الحساوي: تستمر ثلاثة أيام وتستضيف نخبة من القياديين والمتخصصين

«الصحة» استضافت ورشة عمل «إطار الكفاءات» بمشاركة خليجية

المنذر الحساوي

محمد السعيدان

استضافت وزارة الصحة أمس الاثنين ورشة عمل بعنوان «إطار الكفاءات» تعنى بمناقشة النسخة الأولية من إطار الكفاءات لمتخصصي الصحة العامة وينظمها مركز الخليج لمكافحة الأمراض بالتعاون مع مجلس الصحة لدول مجلس التعاون ومركز الكويت للوقاية من الأمراض.

وقال الوكيل المساعد للصحة العامة في الوزارة الدكتور المنذر الحساوي في كلمته الافتتاحية إن الورشة التي تستمر ثلاثة أيام تستضيف نخبة من القياديين والمتخصصين بمجال الصحة العامة من دول مجلس التعاون في وقت تتزايد الحاجة إلى تعزيز الكفاءة لدى القوى العاملة في هذا المجال.

وأكد الحساوي أهمية الاستثمار في رأس المال البشري وبناء القدرات والتدريب والتطوير من خلال أطر كفاءة واضحة وشاملة قائمة على أسس علمية وتجريبية موضحا أن الحديث عن الكفاءة في الصحة العامة لا يقتصر على الجوانب الفنية بل يشمل الإدارية أيضا كمهارات القيادة والعمل ضمن الفريق والتواصل البناء والفعال وغيرها.

وأضاف أن الكفاءة في الصحة العامة تعني القدرة على تقديم خدمات صحية فعالة ومناسبة للمجتمع مع تحقيق أفضل النتائج في وقت تشمل الكفاءة في الصحة العامة عدة جوانب منها الكفاءة في تقديم الخدمات الصحية وإدارة الموارد والتواصل مع المجتمع والتعاون بين مختلف القطاعات.

المشاركون في ورشة العمل

من جانبه قال رئيس قسم الطوارئ - الصحة العامة في مركز الكويت للوقاية من الأمراض ومكافحتها ورئيس الورشة الدكتور محمد السعيدان في تصريح للصحفيين إن الورشة تهدف إلى مناقشة النسخة الأولية من إطار الكفاءات لمتخصصي الصحة العامة بمشاركة صناع القرار والخبراء لتطوير دليل شامل يعزز قدرات القوى العاملة الصحية في دول مجلس التعاون.

وأضاف السعيدان أن الكفاءة تساهم في تحسين صحة المجتمع وزيادة متوسط العمر المتوقع وتقليل العبء الصحي وتحقيق التنمية المستدامة والمساهمة في زيادة إنتاجية الأفراد والمجتمع فالأفراد الأصحاء أكثر قدرة على العمل والإنتاج.

وأشار إلى الحاجة المستمرة لتطوير وتحديث الأدلة الإرشادية التي تعتبر أساس بناء القدرات للكفاءات في الصحة العامة على التعامل مع تحديات الصحة العامة والاستجابة لها.

وذكر أن الأدلة الإرشادية للصحة العامة هي مجموعة من التوصيات والمبادئ التوجيهية التي تهدف إلى تعزيز الصحة العامة والوقاية من الأمراض وتشمل مجموعة واسعة من المواضيع الصحية وتهدف إلى توجيه الأفراد والمجتمعات نحو اتخاذ خيارات صحية لتحسين جودة حياتهم والحد من انتشار الأمراض.

ولفت إلى العديد من التحديات التي يواجهها القطاع الصحي في مختلف الدول منها التغيرات التي يشهدها العالم وزيادة الأمراض التي تتطلب قدرة على إدارة تلك الأحداث والتعامل معها للحد من انتشار الأمراض والتي تتطلب قدرات عالية في التعامل.

وأشار إلى أن الأدلة الإرشادية والتدريب هي التي تساعد على رفع الكفاءة وقدرة على اتخاذ القرارات الصحية والقدرة على إدارة الأحداث والتدخلات الصحية خصوصا أن العالم الآن يتجه إلى الوقاية أكثر من العلاج من هنا يجب أن يكون لدى العاملين في تلك القطاعات أعلى المهارات.

«الداخلية»: ضبط قضية اتجار بالبشر وتسهيل الحصول على الإقامة مقابل المال

المتهمون

أعلنت وزارة الداخلية أمس الاثنين تمكن الإدارة العامة لمباحث شؤون الإقامة ممثلة بإدارة التفتيش من كشف وضبط قضية جديدة تورط فيها مواطن قام باستغلال صلاحياته لتوفير إقامات مقابل مبالغ مالية.

وقالت «الداخلية» في بيان صحفي إن ذلك يأتي في إطار الجهود الأمنية المستمرة التي تبذلها الوزارة لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر وتسهيل الحصول على الإقامات بصورة مخالفة للقانون.

وأوضحت أن تفاصيل القضية تعود إلى توصل الإدارة إلى معلومات تفيد بقيام مواطن مفوض بالتوقيع عن «25» شركة إضافة إلى «4» شركات ذات صلة باستغلال هذه الكيانات لتسجيل عمالة بصورة مخالفة.

وذكرت أن إجمالي عدد العمالة المسجلة على تلك الشركات بلغ «56» عاملا بينهم «3» مخالفين لقانون الإقامة و«3» مخالفين لشروط التأشيرة فيما تبين أن بعضهم يعمل في غير الجهة التي استخرجوا عليها الإقامة.

وأضافت أنه باستدعاء المتهم ومواجهته بما ورد من معلومات أقر بأنه قام بتسهيل إصدار الإقامات مقابل مبالغ مالية تلقاها عبر وسيطين أحدهما من الجنسية السورية والآخر من الجنسية الهندية وأن قيمة المبالغ التي دفعت له من العمالة تتراوح بين 350 و1200 دينار كويتي مقابل تسهيل الحصول على الإقامة دون وجود عمل فعلي.

وقالت «الداخلية» إنه بناء على نتائج التحقيق تمت إحالة جميع الأطراف المتورطة إلى جهة الاختصاص لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بحقهم.

وأكدت الوزارة ممثلة بالإدارة العامة لمباحث شؤون الإقامة استمرار حملاتها المكثفة لضبط قضايا الاتجار بالبشر داعية المواطنين والمقيمين إلى التعاون والإبلاغ عن أي شبهة تتعلق بمثل هذه الجرائم حفاظا على أمن المجتمع واستقراره.

وفد «بلد الخير» تفقد مشروع «رعاية وتعليم الطلاب من ذوي الاحتياجات الخاصة»

في إطار المتابعة الميدانية المستمرة لمشاريعها الإنسانية النوعية، قام وفد من جمعية بلد الخير برئاسة المدير العام عثمان الثويني بزيارة ميدانية إلى مركز بهيفير موديفيكيشن، للاطلاع على سير تنفيذ مشروع «رعاية وتعليم الطلاب من ذوي الاحتياجات الخاصة»، الذي تنفذه الجمعية بدعم كريم من الأمانة العامة للأوقاف.

ويستهدف المشروع في مرحلته الأولى 13 طالبًا من ذوي الاحتياجات الخاصة ممن يعانون من تأخر لغوي، حيث يحصل كل طالب على 12 جلسة علاج نطق شهريًا، تُقدَّم بإشراف مختصين مؤهلين من المركز، ضمن خطة تأهيلية شاملة تهدف إلى تطوير مهارات النطق والتواصل، وتعزيز فرص الاندماج الأكاديمي والاجتماعي للأطفال.

وخلال الزيارة، اطلع الوفد على آليات تنفيذ الجلسات العلاجية، واستمع إلى عرض مفصل من الفريق الفني بالمركز حول مراحل التقييم والتقدم المحرز خلال الأشهر الثلاثة الأولى من تنفيذ المشروع، حيث أظهرت التقارير تحسنًا ملحوظًا في أداء الطلاب على صعيد النطق وتكوين الجمل والاستجابة السلوكية.

وأشاد الثويني بأهمية المشروع ونتائجه الملموسة، مؤكدًا أن هذا النموذج الإنساني يعكس التزام الجمعية بتمكين الفئات الأشد حاجة، ومثمنًا في الوقت ذاته دعم الأمانة العامة للأوقاف الذي كان له الدور الأكبر في إطلاق هذا البرنامج النوعي، وتعاون مركز بهيفير موديفيكيشن في تنفيذه وفق أعلى المعايير التخصصية.

وتأتي هذه الزيارة ضمن جهود الجمعية لمتابعة جودة التنفيذ وقياس الأثر التربوي والتأهيلي، لضمان تحقيق النتائج المرجوة من المشروع، انسجامًا مع رؤيتها في تمكين ذوي الاحتياجات الخاصة، وتحقيق العدالة الاجتماعية والفرص المتكافئة لجميع فئات المجتمع.

«نماء»: علاج مرضى التصلب العصبي والروماتويد بشراكة مع «أمانة الأوقاف»

في إطار التزام نماء الخيرية بجمعية الإصلاح الاجتماعي بتعزيز المبادرات الإنسانية ذات الأثر المستدام، وانطلاقا من رسالتها في خدمة المجتمع، أعلنت عن تنفيذ عدد من المشاريع الصحية النوعية، التي تمثل استجابة عملية لحاجات فئة من المرضى الذين يعانون أمراضا مزمنة داخل دولة الكويت، لا سيما مرضى التصلب العصبي والروماتويد.

هذا، وقد قال مدير إدارة العمليات والتمكين في نماء الخيرية خليفة دعيج القبندي: تأتي هذه المشاريع المباركة بدعم كريم من الصندوق الوقفي للتنمية الصحية- إدارة الصناديق الوقفية في الأمانة العامة للأوقاف، وتنفيذا دقيقا لشروط الواقفين الكرام كما نصّت عليها الحجج الوقفية المعتمدة، وهو ما يجسد التعاون المؤسسي المشترك بين الجهات الخيرية والحكومية في خدمة الإنسان ورفع معاناته.

وأوضح أن الشراكة بين نماء الخيرية والأمانة العامة للأوقاف تُعد نموذجًا رائدًا في تفعيل دور الوقف الكويتي التنموي، وتحويله إلى مشاريع ملموسة تمس حياة الناس، وتعزز من جودة الرعاية الصحية للفئات الأكثر احتياجًا، وتؤكد أن الكويت لا تزال وفية لدورها الإنساني الرائد ونحن في نماء الخيرية نثمّن عاليًا هذا التعاون المثمر مع الأمانة العامة للأوقاف، التي تمثل صرحًا وطنيًا شامخًا في إدارة أموال الواقفين بما يحقق مقاصدهم النبيلة، ونؤمن أن هذه الشراكة تعكس منظومة حكيمة تعمل على تحويل الموارد الوقفية إلى أثر تنموي مستدام يخدم المجتمع الكويتي وغيره من المجتمعات.

وفيما يتعلق بالمشاريع المنفذة، قال القبندي: تم تنفيذ مشروع «بُشراكم» لعلاج مرضى التصلب العصبي المتعدد (MS)، الذي يهدف إلى تأمين الدعم الطبي والعلاجي لهذه الفئة من المرضى الذين يعانون من اختلال عصبي يؤثر على الحركة والتوازن والنظر، ويحتاجون إلى رعاية مستمرة وأدوية متخصصة، كما نفذنا مشروع «تراحم» لعلاج مرضى الروماتويد (RA)، وهو

دعيج القبندي

مرض مزمن يصيب المفاصل ويتطلب علاجًا طويل الأمد لمنع تدهور الحالة الصحية، وقد شمل المشروع تغطية علاج 128 مريضًا ممن يعانون من ضعف القدرة المالية، وفق معايير شفافة وبمتابعة دقيقة من الفريق الطبي المختص.

وأشار إلى أنه عدد المستفيدين من المشروعين مجتمعين 128 مريضًا، تم اختيارهم بناءً على تقارير طبية محكمة، وتمت متابعة حالتهم الصحية بصورة دورية لضمان حصولهم على العلاج المناسب في الوقت المناسب؛ وهو ما يعكس حرص نماء الخيرية على كفاءة التنفيذ وجودة الأداء، مؤكدًا أن هذه المشاريع الصحية تمثل بُعدًا إنسانيًا واجتماعيًا بالغ الأهمية، فهي لا تنقذ حياة الأفراد فحسب، بل تزرع الأمل في قلوب المرضى وأسرهم، وتمنحهم القدرة على مواجهة المرض بكرامة، وهو ما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة في دعم الصحة والرفاه.

وأشار القبندي إلى أن هذه المبادرات تسهم في تخفيف العبء عن المؤسسات الصحية الرسمية، وتفتح باب التكامل بين الجهات الخيرية والطبية والرسمية في خدمة فئة المرضى من أصحاب الدخل المحدود، مما يعزز من قوة النسيج المجتمعي في دولة الكويت.

أسفرت عن تحرير «ضبطيات قضائية» عدة بحق مجالس إدارات للتعاونيات

جولات تفتيشية لـ «الشؤون» و«التجارة» على جمعيات بحولي والفروانية

جانب من الجولات التفتيشية

أكد رئيس اللجنة المنوط بها متابعة تطبيق القرار الوزاري الخاص بدعم وترويج الخضار المحلية بالتعاونيات المراقب التعاوني يوسف الجافور في تصريح صحافي عقب جولة تفتيشية شملت بعض تعاونيات محافظتي الفروانية وحولي أن الجولة أسفرت عن تحرير «ضبطيات قضائية» عدة بحق مجالس إدارات جمعيات خالفت القرار المذكور آنفا، لاسيما المادة الثامنة منه، والتي تلزم الجمعيات بقواعد النظافة والجودة عند عرض المنتجات الزراعية، مع ضرورة حمايتها لهذه المنتجات من العفن بما لا يهدد صحة المستهلك، حيث ستتم إحالة الضبطيات إلى إدارة التحقيقيات في وزارة الداخلية، من ثم رفعها إلى قاضي الجنح للبت فيها، حيث تصل غرامتها المالية إلى 500 دينار، مبينا أنه بين المخالفات المرصودة خلال الجولة سوء تخزين المنتجات الزراعية، ما أدى إلى تلفها وإصابتها بالعفن، إضافة إلى طريقة العرض الخاطئة، وعدم التصفية المستمرة للبضائع للتأكد من صلاحيتها للاستهلاك، مشددا على ضرورة وجود الملصق الخاص ببلد المنشأ والوزن والسعر على السلع المعروضة لعدم تعرض الجمعية إلى المخالفة.

وأوضح الجافور أن المرسوم بقانون رقم (24) لسنة 1979 بشأن الجمعيات التعاونية، والمعدل بالقانون رقم 118 لسنة 2013، وتحديدا المادة 27 قضت بأن «تتولى وزارة الشؤون الرقابة والتفتيش على نشاط الجمعيات التعاونية وأعمالها وحساباتها للتحقق من سيرها وفق أحكام القانون والقرارات المنفذة له»، لافتا إلى أن ثمة تدرجا في العقوبات على التعاونيات المخالفة القرار الوزاري رقم (46/ت) لسنة 2021، بشأن لائحة تنظيم العمل التعاوني، تضمنتها المادة 86 من القرار التي أجازت للوزارة اتخاذ إجراءات عدة بداية من توجيه إنذار للجمعية المخالفة، وتحرير إخطار لتلافي خلال أسبوعين، مرورا بتحرير ضبطية قضائية للمخالفة المرصودة، وصولا إلى وقف اعتماد توقيع مجلس الإدارة لمدة معينة، وعدم عرض طلبات الجمعية على اللجان المختصة بالوزارة في حال عدم إلغاء الإجراء المخالف، مضيفا أنه «في حال الإصرار على المخالفة قد تصل العقوبة إلى وقف معاملات الجمعية لدى الجهات الحكومية والأهلية، ووقف ملف العمالة للجمعية بالتنسيق مع الهيئة العامة للقوى العاملة بشأن».

وأكد الجافور أن الرقابة الصارمة والمتواصلة على أعمال مجالس الإدارة، عقب صدور القرار الاداري رقم 1650 لسنة 2025، والقاضي بتشكيل لجنة لمتابعة دعم ترويج المنتج الزراعي المحلي في التعاونيات، أسفرت عن تراجع كبير في مخالفات شراء المنتج المحلي، محققة قفزة كبيرة بأعداد التعاونيات الملتزمة بالقرار.

وأوضح أنه في يونيو الماضي من 2024، بلغت نسبة مشتريات الجمعيات التعاونية من الخضار المحلي 46 في المئة من إجمالي الكميات والأنواع المتوافرة في منافذ البيع، أما الآن وعقب التشدد في مخالفة الجمعيات غير الملتزمة هناك ارتفاع ملحوظ في مشتريات الجمعيات للمنتج المحلي بنسبة تخطت 70 في المئة، مؤكدا أن القطاع، وبتوجيهات مباشرة من الوكيل المساعد للشؤون المالية والإدارية وشؤون التعاون في الوزارة د.سيد عيسى، يعكف على الدوام على درس وضع آلية جديدة لضبط عملية شراء الخضراوات المحلية بصورة أكبر يمنح بموجبها مساحة أوسع وأولوية للمنتج المحلي داخل الأسواق التعاونية.

وأوضح: تواصل اللجنة المنوط بها متابعة تطبيق القرار الوزاري رقم 31 لسنة 2025، الصادر بهذا الصدد، برئاسة المراقب التعاوني يوسف الجافور، وعضوية بعض موظفي ومراقبي قطاع التعاون، إلى جانب ممثلين عن وزارة التجارة والصناعة، جولاتها التفتيشية الميدانية على جميع التعاونيات، للوقوف على مدى تطبيقها القرار السالف ذكره.